

إيران تقول انها مستعدة لاستئناف العلاقات مع السعودية في حال وجود رغبة متبادلة من الرياض.. وترى في قمة الأردن "فرصة" لتحريك مباحثات الاتفاق النووي

طهران / الأناضول - ا ف ب:

صرح وزير الخارجية الإيراني أمير عبدالهيان، الاثنين، بأن بلاده على استعداد لاستئناف العلاقات مع السعودية، "في حال وجود رغبة متبادلة من الرياض". وقال خلال كلمته في افتتاح النسخة الثالثة من منتدى طهران للحوار، إن السلطات الإيرانية "مستعدة" لتطبيع العلاقات مع السعودية، واستئناف البعثات الدبلوماسية وفتح السفارات في البلدين، حسبما نقل موقع "إيران إنترناشيونال" الناطق بالإنجليزية. وشدد عبدالهيان في كلمته على أن الموقف الإيراني لا بد أن يرافقه "رغبة سعودية" في هذا الشأن.

وفي السياق، أعلن الوزير عن استعداده شخصيا لعقد اجتماع مشترك مع نظرائه في دول الخليج، على هامش القمة الإقليمية بشأن العراق المقرر عقدها في العاصمة الأردنية عمان، الثلاثاء.

واعتبر أن هذه القمة "قد تخلق مساحة من أجل التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة". وتستضيف عمان، الثلاثاء، القمة الإقليمية الثانية لدول جوار العراق. وكانت وكالة الأنباء الإيرانية قد ذكرت أن وزير الخارجية عبدالهيان سيتوجه في وقت لاحق من اليوم الإثنين إلى عمان.

وفي 8 ديسمبر/كانون الأول الجاري، كشف وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأردني والمصري بالعاصمة عمان، توقعاته بمشاركة تركيا وإيران في المؤتمر. وفي موضوع آخر، رأى عبدالهيان الإثنين أن القمة الإقليمية التي يستضيفها الأردن هذا الأسبوع قد تشكل "فرصة" لتحريك المباحثات بشأن إحياء الاتفاق النووي، والمتعثرة منذ أشهر. وأبرمت إيران مع قوى كبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، ألمانيا) في عام 2015، اتفاقا بشأن برنامجها النووي أتاح رفع عقوبات عنها لقاء خفض

أنشطتها وضمن سلمية برنامجها. إلا أن الولايات المتحدة انسحبت منه عام 2018 وأعدت فرض عقوبات على إيران التي ردت بالتراجع تدريجاً عن معظم التزاماتها. وبدأت إيران وأطراف الاتفاق، بتنسيق من الاتحاد الأوروبي ومشاركة أميركية غير مباشرة، مباحثات لإحيائه في نيسان/أبريل 2021. وتعثر التفاوض مطلع أيلول/سبتمبر 2022، مع تأكيد الأطراف الغربيين أن الرد الإيراني على مسودة تفاهم كان "غير بذءاء". ويستضيف الأردن اعتباراً من الثلاثاء، قمة إقليمية تجمع العراق ودول الجوار إضافة إلى فرنسا، ومن المقرر أن يحضرها وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل ومعاونيه انريكي مورا الذي تولى التنسيق المباشر لمباحثات النووي. وقال أمير عبداللهيان الذي سيمثّل بلاده في القمة، إن هذه المحطة "ستشكّل فرصة جيدة بالنسبة إلينا لاستكمال هذه المباحثات". وخلال الأسابيع الماضية، تراجع التركيز على ملف المباحثات النووية في العلق بينما تشهد إيران منذ 16 أيلول/سبتمبر، احتجاجات على وفاة الشابة مهسا أميني بعد توقيفها من قبل شرطة الأخلاق على خلفية عدم التزامها قواعد اللباس الصارمة. وأثارت التحركات توتراً إضافياً بين إيران ودول غربية عدة أبدت دعمها للمحتجين وفرضت عقوبات على طهران بسبب "قمع" السلطات للاحتجاجات. - زيارة وكالة الطاقة - وكرر أمير عبداللهيان تحميل بلاده الطرف الآخر خصوصاً الولايات المتحدة، مسؤولية عدم انجاز المباحثات. وأبدى أمله في حصول "تغيير في المقاربة الأميركية التي شهدناها في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وأن يتصرف الجانب الأميركي بطريقة واقعية"، داعياً إياه للاختيار "بين النفاق وبين طلب انجاز اتفاق وعودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة"، الاسم الرسمي للاتفاق النووي. وشكّل العثور في مراحل سابقة على آثار يورانيوم في مواقع لم تصرّح إيران بأنها شهدت أنشطة نووية، نقطة تباين أساسية خلال المباحثات. وتطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران منذ أشهر، بتقديم إيضاحات بشأن العثور على هذه المواد في ثلاث منشآت على أراضيها. وفي إطار استكمال البحث بهذا الملف، زار وفد من الوكالة التابعة للأمم المتحدة، طهران حيث عقد لقاءات مع مسؤولين بينهم رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية محمد إسلامي، وفق وكالة "إيسنا". وأوضحت الوكالة الإثنين أن الوفد الذي ترأسه نائب المدير العام ماسيمو أبارو "غادر (...) طهران صباح اليوم إلى فيينا بعد زيارة استغرقت يوماً واحداً"، مشيرة إلى أنه ناقش مع الجانب الإيراني خلالها "قضايا الضمانات (...) والتعاون والبرامج المستقبلية المشتركة". وتثير قضية المواقع توتراً بين إيران، وكل من الوكالة ودول غربية. ومنذ حزيران/يونيو، انتقد مجلس محافظي الوكالة مرتين عدم تعاون إيران في هذه المسألة. وردت طهران في الأولى بوقف العمل بكاميرات مراقبة عائدة للوكالة في منشآتها، وقامت عقب الثانية بالمباشرة بإنتاج اليورانيوم المخصّب بنسبة 60 بالمئة في منشأة فوردو. وسبق للغربيين أن انتقدوا طلب إيران إغلاق ملف

المواقع غير المعلنة قبل إحياء الاتفاق النووي، ودعوها للتعاون مع الوكالة لحلها من خلال توفير أجوبة تقنية موثوقة. من جهتها، تعتبر طهران القضية "مسيّسة" وجزءاً من اتهامات ضدها.